

Distr.: General
10 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 62 من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة 5 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا وأوروغواي
وكندا وناميبيا لدى الأمم المتحدة

تشرف ناميبيا، ومعها ألمانيا وأوروغواي وكندا، بأن تحيل الموجز الذي أعدته الرئاسة عن الاجتماع الجاني لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي عُقد في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2019 على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق).

واستضافت ناميبيا الاجتماع المعقود على المستوى الوزاري، بصفتها رئيسة الشبكة لعام 2019، بالتعاون مع أعضاء المجموعة الثلاثية وهم ألمانيا (رئيسة الشبكة عام 2018)، وكندا (الرئيسة المشاركة لعام 2020)، وأوروغواي (الرئيسة المشاركة لعام 2020)، ومع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي قدمت خدمات الأمانة.

وتداول أكثر من 130 مشاركا بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: نحو المشاركة الكاملة" وموضوعه الفرعي المعنون "تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية" من أجل الإبلاغ عن نتائج اجتماع الشبكة السنوي الثالث على مستوى العواصم، الذي عُقد يومي 10 و 11 نيسان/أبريل 2019 في ويندهوك، ومتابعة تنفيذها.



ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 62 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك - أندريه بلانشارد

السفير

الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

والممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نيفيل ميلفن غيرتزي

السفير

الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلوس أمورين

السفير

الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة 5 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا وأوروغواي وكندا وناميبيا لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الجانبي لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، المعقود على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة

المرأة والسلام والأمن: نحو المشاركة الكاملة

تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية

موجز الرئيس

في 25 أيلول/سبتمبر 2019، وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، عقدت شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا جانبيا على المستوى الوزاري في مقر الأمم المتحدة، ضم أكثر من 130 مشاركا، بمن فيهم وزراء حكوميون، وسفراء، ورؤساء المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، وجهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وممثلو المجتمع المدني، من أجل التداول بشأن موضوع ”المرأة والسلام والأمن: نحو المشاركة الكاملة“ وموضوعه الفرعي ”تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية“. واستضافت الاجتماع ناميبيا، بصفتها رئيسة الشبكة لعام 2019، بالتعاون مع أعضاء المجموعة الثلاثية وهم ألمانيا (رئيسة الشبكة لعام 2018)، وكندا (الرئيسة المشاركة لعام 2020)، وأوروغواي (الرئيسة المشاركة لعام 2020)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي قدمت خدمات الأمانة، من أجل الإبلاغ عن نتائج اجتماع الشبكة السنوي الثالث على مستوى العواصم، الذي عُقد يومي 10 و 11 نيسان/أبريل 2019 في ويندهوك، ومتابعة تنفيذها، وتوخيا للتعجيل بالعمل على كفاءة المشاركة الكاملة للمرأة في جهود السلام والأمن مع تسليط الضوء على دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وأشارت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا، نيتومبو ناندي - ندايتواه، في ملاحظاتها الاستهلاكية، إلى أن اجتماع ويندهوك شكّل أول مرة تعقد فيها الشبكة اجتماعها السنوي على مستوى العواصم في أفريقيا. وأشارت إلى النتائج الرئيسية التي تمخضت عن المناقشات التي دارت في ويندهوك، والتي أسفرت عن بيان مشترك لمراكز التنسيق (A/73/912-S/2019/513، المرفق)، أكد على أن الوصول إلى المعلومات وشبكات الشباب واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، عوامل يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز ودعم المشاركة الفعالة للنساء والشباب في مجالي السلام والأمن. وأبرزت السيدة ناندي - ندايتواه الحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات بين المنظمات الإقليمية وإدماج نظم الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات في الأطر الإقليمية لتعزيز التأهب الفعال للنزاعات وتدابير التصدي لها. وأشارت أيضا إلى المناقشات التي جرت في ويندهوك بشأن نقص تمثيل المرأة النسبي في محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وشددت على ضرورة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات نزع السلاح. وأشارت كذلك إلى القلق الذي أعرب عنه في اجتماع ويندهوك بشأن أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على المرأة وتسليم مراكز تنسيق الشبكة بالتزامات الدول الأعضاء المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة.

وشدد نائب وزير خارجية أوروغواي، أرييل بيرغامينو، في ملاحظاته الافتتاحية، على الأهمية السياسية للشبكة في زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإسهام في تنفيذها بفعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي إشارة إلى أهمية عام 2020، الذي سيصادف الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، حثت سفيرة كندا لشؤون المرأة والسلام والأمن، السيدة جاكلين أونيل، ومفوضة سياسات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في ألمانيا، باربل كوفيلر، في ملاحظتهما الافتتاحية، المشاركون على اغتنام فرصة الذكرى السنوية للتعبير باتخاذ الإجراءات التي سيكون لها أكبر أثر فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن.

وأدلى ببيانات أيضاً كل من نائبة وزير التنمية في النمسا، ووزيرة شؤون الأطفال والشباب في أيرلندا، ووزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية في جنوب السودان، والأمين العام للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والمستشارة الرئيسية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، فضلاً عن كبار المسؤولين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن إسبانيا وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وسلوفينيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام.

التوصيات الرئيسية

شدد عدة متكلمين على أن النساء لا يمثلن سوى 2 في المائة من الوسطاء و 4,2 في المائة من حفظة السلام، باعتباره واقعا لا يبعث على الارتياح. وقُدمت توصية بأن يعمل وزراء الخارجية على كفالة زيادة عدد النساء اللائي يضطلعن بأدوار في عمليات التفاوض على السلام. وحث المتكلمون جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على إنفاذ سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى التصدي بسرعة ومصادقية للدعوات الجنائية.

وكررت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيل ملامبو - نغوكا، الدعوة التي وجهتها في اجتماع ويندهوك من أجل تحديد المسائل الحاسمة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن والتي تحتاج إلى قوة دفع عاجلة، وهي حماية المدافعات عن حقوق الإنسان، وتأمين التمويل المستدام من أجل المرأة والسلام والأمن، وإشراك المرأة في عمليات صنع القرار بعد انتهاء النزاع، وزيادة عدد النساء من حفظة السلام والاستثمار في تحليل الصلة بين المسائل الجنسانية والنزاعات. وحثت الشبكة على التصدي للتيارات المعادية لحقوق المرأة، وتحذرت الدول الأعضاء في الشبكة أن تقوم بتعيين وسيطات وألا تدعم سوى عمليات الوساطة التي تشارك فيها المرأة.

وشدد المتكلمون على الحاجة إلى خطط عمل وطنية وعمليات توطين يكون محورها تحقيق الأثر المنشود، وعلى الحاجة الملحة إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع. وانصبّ التركيز على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في الدعم التمويلي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وللآليات التمويلية المبتكرة، مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وأشار المتكلمون أيضاً إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بجمع البيانات وإجراء تحليلات المسائل

الجنسانية والنزعات بفعالية على نحو يستحث مزيداً من الإجراءات المحددة الأهداف بشأن المرأة والسلام والأمن. وسلّط المتكلمون الضوء كذلك على أهمية دور الشباب، ولا سيما الشابات، في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، والحاجة إلى تعزيز الصلة بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جهة وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من جهة أخرى.

وأوصي باتباع نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن تحسين التنسيق والتعاون بين المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك التبادل المنتظم بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن ومراكز التنسيق المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وشجّع المتكلمون على انضمام عدد أكبر من الدول الأعضاء إلى شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما منها دول آسيا وأفريقيا.

آخر مستجدات خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

تبادل أعضاء الشبكة آخر المستجدات بشأن وضع واعتماد وتنفيذ خطط عملهم الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأشاروا إلى القيمة المكتسبة من عملية التعلم من تجارب أعضاء الشبكة الآخرين. وقُدمت استراتيجية الولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، المنصوص عليها في قانون المرأة والسلام والأمن لعام 2017، إلى كونغرس الولايات المتحدة في حزيران/يونيه 2019. واعتمدت ناميبيا أول خطة عمل وطنية لها في عام 2019، بينما أقرت جنوب أفريقيا خطتها الأولى في آب/أغسطس 2019. وتعكف أوروغواي على وضع أول خطة عمل وطنية لها في هذا الصدد. وفي كندا، جرى توسيع نطاق خطة العمل الوطنية الثانية الحالية لمعالجة حالة نساء الشعوب الأصلية في كندا. ويعمل كل من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً على تنفيذ خطتي عملهما الوطنيتين الأولى والثانية، على التوالي، وقد شجعا الشركاء على مدهما بمزيد من الدعم. واعتمدت أيرلندا خطة عملها الوطنية الثالثة في عام 2019 بعد عملية تشاورية مكثفة. أما سلوفينيا فقد أصدرت تقريرها السنوي الأول عن تنفيذ خطة عملها الوطنية الثانية.

وسلط ممثلو المنظمات الإقليمية أيضاً الضوء على المبادرات الرامية إلى زيادة فعالية خطط العمل الوطنية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للمرأة والسلام والأمن، كما يجري تنفيذ خطة عمل إقليمية. وسيقدم الاتحاد الأفريقي تقريره الأول عن المرأة والسلام والأمن في عام 2019 باستخدام إطار الاتحاد الأفريقي للنتائج القارية. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعم الدول السبع والخمسين المشاركة فيها من أجل وضع خطط عملها الوطنية، وقد انتهت 36 دولة من وضع تلك الخطط. أما الاتحاد من أجل المتوسط فهو ملتزم بتشجيع الدول الأعضاء فيه على وضع خطط عمل وطنية، وبوضع أحكام لتقييم تنفيذ هذه الخطط.

الإعلانات والالتزامات

- قدمت جنوب أفريقيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يركز على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن برمتها من أجل إتاحة فرص المساهمة في التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة وإيجاد سبل التصدي للتحديات المستمرة والناشئة.
- حدد الاتحاد الأفريقي هدفا يتمثل في كفالة أن يعتمد أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خطط عمل وطنية بحلول عام 2020، وأن ينضم المزيد من البلدان الأفريقية إلى الشبكة.
- ستنشئ ناميبيا مركزا دوليا للمرأة من أجل السلام في ويندهوك في عام 2020 ليكون بمثابة معهد امتياز للوساطة وبناء السلام الشامل للجميع وعمليات منع نشوب النزاعات في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي، ولا سيما لقياس أثر جهود المرأة في عمليات السلام.
- ستقوم ألمانيا بتقييم تنفيذ التعهدات التي قطعها أكثر من 75 دولة عضوا وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية في اجتماع إعلان التبرعات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الذي شارك في استضافته كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيسان/أبريل 2019.
- ستستضيف أوروغواي وكندا حلقة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في كانون الأول/ديسمبر 2019 استعدادا لتوليها الرئاسة المشتركة للشبكة في عام 2020. وستهدف حلقة العمل، في جملة أمور أخرى، إلى تحسين وزيادة مشاركة المرأة الهادفة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق مناقشة الشراكات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.
- ستستضيف المملكة المتحدة مؤتمرا دوليا بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وذلك في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

إعلان التزام عام 2025

خلال الاجتماع، أعلنت إسبانيا، وهي عضو مؤسس للشبكة، يمثلها وزير الدولة للشؤون الخارجية، فرناندو مارتين فالينزويلا مارزو، عن إطلاق مبادرة من إسبانيا وفنلندا تحت شعار التزام عام 2025، محورها كفالة تعميم ممارسة إدماج المرأة وضمان مشاركتها بصورة هادفة في عمليات السلام بحيث تصبح من الممارسات المعتادة بحلول عام 2025. وهذه المبادرة هي عبارة عن قائمة بالالتزامات السياسية والتنفيذية التي يتعين على الدول أن تضطلع بها للقيام بدور قيادي والسعي على نحو استباقي للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشمل هذه المبادرة أيضا إجراءات محددة تتخذها الأمم المتحدة لكفالة مراعاة هياكل السلام والوساطة للمنظور الجنساني واستجابتها للحقائق على أرض الواقع. وخلال الاجتماع، التزمت إسبانيا وفنلندا والنرويج وأوروغواي وألمانيا وبلجيكا وناميبيا والمملكة المتحدة بهذه المبادرة.

إعلان الرئيسين المشاركين لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن لعام 2021

أعلنت جنوب أفريقيا وسويسرا، تمثل الأولى نائبة المنسق السياسي لفريق مجلس الأمن التابع للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، كغوغيلو موغاشوا، ويمثل الثانية رئيس شعبة المنظمات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الاتحادية في سويسرا، فرانك غروتر، توليهما الرئاسة المشتركة للشبكة في عام 2021. وهما يعتزمان من بين أولوياتهما، ترسيخ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو استراتيجي في صميم الآليات والهياكل القائمة، واستخدام المصالح ومواطن القوة المشتركة في ميدان السلام والأمن، فضلا عن انخراطهما في مختلف الشبكات والمنظمات الإقليمية من أجل النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
